ورقة حقائق حول

قانون الأحوال الشخصية

ما هو قانون الأحوال الشخصية:

هو القانون المنوط به تنظيم مسائل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال، وكل الأمور المتعلقة بالزواج أو إنهاء الزواج،
ومن المفترض أن يحقق العدالة لجميع الأطراف ويراعي المصلحة الفضلي للطفل.

الأحوال الشخصية في أرقام

استقبلت منصة محاميك خلال عام 2021 عدد 8384 استشارة

1726	نفقة
1008	طلاق
929	حقوق ما بعد الطلاق
906	منقولات زوجية
863	خلع
772	تمكين من شقة الزوجية
443	رؤية واستضافة
384	حضانة
334	ضرب
252	استلام صغار
180	منع من السفر
173	انذار طاعة
162	ولاية تعليمية
160	اثبات زواج

يُصدر المركز المصري لحقوق المرأة هذه المطبوعة في إطار فوز المركز **بجائزة "المساواة بين الرجل والمرأة لعام 2021"** بدعم من السفارة الفرنسية و المعهد الثقافي الفرنسي بالقاهرة.

إشكاليات قانون الأحوال الشخصية الحالي

النفقة:

- يقع على الزوجة عبء اثبات دخل الزوج، وهو عبء كبير وقد يحدث تواطؤ بين الزوج وجهة عمله حتى تحصل الزوجة على أوراق تثبت دخل الزوج بقيمه أقل من الدخل الحقيقي، حتى يحكم لها بنفقة ضئيلة.
- ينص القانون الأحوال الشخصية على نفقة مؤقتة ، حيث من المفترض أن يحكم بشكل مستعجل للزوجة بنفقة مؤقتة لحين صدور الحكم النهائي في النفقة، لكن ذلك لم يحدث، وتأخذ قضايا النفقة في المحكمة فترات طويلة، وبالتالي لا يكون هناك مصدر للدخل للزوجة ولا الأولاد خاصة لو كانت الزوجة بلا عمل.
- تقدير حجم النفقة هي سلطة تقديرية للقاضي الذي ينظر قضية النفقة.
- فيما يخص نفقة الدراسة والمرض للأولاد على الزوجة أن تقوم هي بدفعها في البداية، وتحتفظ بفواتير ما قامت بدفعه، ثم تقوم برفع قضية للمطالبة بها، وهكذا في كل عام دراسي، او عندما يمرض احد الأبناء.
- بنك ناصر المنوط به تنفيذ معظم أحكام النفقة لا يقوم بدفع أكثر من 500 جنيه، حتى لو كان حكم النفقة الصادر بقيمة أكثر من ذلك.
- معظم جهات العمل لا تقوم بصرف متجمد النفقة للزوجة، وعليها في هذه الحالة أن تقوم برفع قضية أخرى(الدفع او الحبس) الأمر الذي يأخذ وقت طويل في المحكمة.

مسكن الزوجية:

- في حالة طلاق الزوجة وهي ليس لديها أطفال أو أطفالها تخطو سن الحضانة(15 سنة) ليس من حقها الحصول على مسكن، وبالتالي تصبح هي وأولادها في الشارع بلا مسكن.

الولاية التعليمية:

بالرغم من وجود قانون يؤكد على أن الولاية التعليمية من حق الطرف الحاضن، إلا أن الإدارات التعليمية لا تعترف بهذا القانون، وتطلب من الأم قرار قضائي أن لديها الولاية التعليمية لأولادها، وبالنسبة للمحاكم بعض المحاكم تشترط لإصدار قرار الولاية التعليمية أن تكون الزوجة بالفعل رفعت قضية طلاق أو خلع، والبعض الآخر من المحاكم تشترط أن يكون الطلاق وقع بالفعل لحصول الزوجة على قرار الولاية التعليمية لأطفالها.

يُصدر المركز المصري لحقوق المرأة هذه المطبوعة في إطار فوز المركز **بجائزة "المساواة بين الرجل والمرأة لعام 2021"** بدعم من السفارة الفرنسية و المعهد الثقافي الفرنسي بالقاهرة.

مقترح لـ "قانون الأحوال الشخصية المصري"

لتجنب الفجوات القانونية التي تعتري قانون الأحوال الشخصية الحالي اقترح المركز المصري لحقوق المرأة مسودة قانون تتضمن البنود التالي ذكرها:

الزواج الثاني:

يجب أن يكون تعدد الزوجات بيد القاضي وهذا ليس تقيدا في التعدد وإنما الهدف منه:

- مراجعة الزوج نفسه قبل الزواج الثاني
- إعلام الزوجة الأولى بالزواج الثاني
- إعلام الزوجة الثانية بأن الرجل متزوج بأخرى
- التأكد من أن الزوج لديه القدرة المالية لإنفاق على زوجتين
- الحفاظ على حقوق كافة الأطراف خاصة الزوجة الأولى وأطفالها وضمان استمرار الأنفاق عليهم.

الطلاق

يجب أن يكون الطلاق على يد القاضي والهدف من ذلك:

- مراجعة الزوج نفسه قبل الطلاق الفعلي، وإدراك أن الطلاق نوع أخر من المشكلات التي قد تتواجد.
- جمع كل القضايا المتعلقة بطلاق الطرفين وحضانة أطفالهم في قائمة واحدة تحت يد قاضي واحد.

- في حالة إصرار الزوج علي الطلاق يجب عليه أن يضع مبلغا معينا في المحكمة ليكون تحت تصرف الزوجة من أجل النفقة ولا يتم الطلاق إلا بعد إيداع هذا المبلغ، وفي حالة إذا كان الزوج معسر علي بنك ناصر أن يدفع هذا المبلغ بدون فوائد طوال فترة إنهاء إجراءات الطلاق.

- ضرورة التعديل الإجرائي في اختصاصات محكمة الأسرة ، لان القانون الحالي يخضع قضايا الطلاق وما يستتبعها من قضايا في أنواع مختلفة من المحاكم

- ضرورة أن يكون أثبات عسر أو يسر الزوج علي القانون وليس علي الزوجة كما هو موجود في القانون الحالي، حيث تحري دخل الزوج عن طريق القسم هو باب كبير للتلاعب، فلابد أن يكون طلب التحري عن دخل الزوج من اختصاصات قاضي الأسرة وله في ذلك سؤال الجهات التالية (1) جهة عمل الزوج، (2) البنوك(البنك المركزي) أسوة بالصلاحيات الممنوحة للضرائب، على أن يتم تتبع حركة البنوك خلال 6 أشهر لبيان أي تصرفات بهدف الإضرار بالغير، (3) السجلات التجارية، (4) الشهر العقاري لبيان أثبات أي ممتلكات.)

حقوق الأطفال

- مسؤولية مشتركة بين الأم والأب
- تعديل ترتيب الولاية ليصبح الأب ثم الأم
- تعديل ترتيب الحضانة ليصبح الأم ثم الأب

تأتي أسباب هذا التعديل لحماية الأطفال من تعنت وتعسف طرف من الطرفين، وحمايتهم من الخطف، فأي قرار خاص بصحة الأطفال وسفرهم ودراستهم واستثمار أموال لهم يكون مسؤولية مشتركة بين الأم والأب، وفي حالة الخلاف بينهم أو تعنت أحد الطرفين يكون الحكم للقاضي بما يحقق المصلحة الفضلى للطفل.

يُصدر المركز المصري لحقوق المرأة هذه المطبوعة في إطار فوز المركز **بجائزة "المساواة بين الرجل والمرأة لعام 2021"** بدعم من السفارة الفرنسية و المعهد الثقافي الفرنسي بالقاهرة.